الأمم المتحدة
A/RES/69/205

Distr.: General
21 January 2015

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون
البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/69/466/Add.1*)]

٦٩/٢٠٥ - التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٧٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/١٩٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٣/٢٠٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٦/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/١٩٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن التجارة والتنمية،

وإذ تلاحظ قراراتها ٥٩/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/١٨٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن التجارة والتنمية،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] وإلى الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢] ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٣] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

14-67766 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

لعام ٢٠٠٥[٤] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تشير إلى الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وإلى وثيقتيه الختاميتين[٧]،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٨]،

١ - **تؤكد من جديد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتؤكد من جديد أيضا الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن يؤديه نظام تجاري عالمي منصف متعدد الأطراف يرتكز على قواعد ويكون منفتحا وغير قائم على التمييز، وكذلك تحرير التجارة على نحو هادف، في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم، بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى العمل من أجل التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة ذات توجه إنمائي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[٩] وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

---

(٤) القرار ١/٦٠.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٧) انظر TD/500 و Corr.1 و Add.1 و 2.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

٣ - **تقرّ** بأهمية إعلان بالي الوزاري ومجموعة القرارات الوزارية والتفاهمات والإعلانات المعروفة باسم ''مجموعة تدابير بالي'' الصادرة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ وتدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ جميع القرارات التي يتضمنها الإعلان في الموعد المحدد لها، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، والقرار المتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي، والالتزام الوارد في إعلان بالي الوزاري بإعداد برنامج عمل بشأن المسائل المتبقية من خطة الدوحة للتنمية؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين عن التجارة الدولية والتنمية، بما في ذلك عن تنفيذ قرارها ١٩٩/٦٨، آخذا في الاعتبار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وغيرها من العمليات ذات الصلة؛

٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين بندا فرعيا معنونا ''التجارة الدولية والتنمية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.

الجلسة العامة ٧٥
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤